تمهيد:

يشكل بروز الخلافات والصراعات بين الدول تحديا حقيقيا، يواجه أصحاب القرار ويعد أمرا طبيعيا نظرا لتضارب المصالح في المجتمع الدولي، وتأتي إدارة الأزمة كوسيلة لدرء وتلاقي المواجهات العسكرية وخيمة العواقب، وهي تقنية قديمة اعتمدت على سبل تقليدية كالمفاوضات، تم تطويرها لتعتمد طرقا وتقنيات عالية الدقة والفعالية من أجل تجنب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة.

أولا:مفهوم الأزمة الدولية:

1-تعريف إدارة الأزمة الدولية:

عرف أمين **هويدي** إدارة الأزمة الدولية، بأنها:"المحاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية، بهدف السيطرة على الأزمة".

كما تعرف إدارة الأزمات في النظم الدولية، بأنها:" قد تكون اختبارا لقواعد اللعبة القائمة بين القوى الأساسية في النظام، أو قد تسهم في تغييره من خلال ما تمارسه من تأثير على طبيعة النظم الفرعية الأخرى، وقد تصل إلى تحول النظام وتغييره".

وقد عرفها **محمد صدام بن طريف**، بأنها:" الجزء الحاسم من الصراع بين دولتين أو أكثر نتيجة مساسها بالمصالح والقيم والتي ممكن أن تؤدي إلى الحرب لتنعكس نتائجها بالتالي على العديد من أعضاء المجتمع الدولي".

والبعض عرف الأزمة بأنها:"سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى اشتعال الحرب".[1]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن الأزمة الدولية هي مرحلة متقدمة من مراحل الصراع أو الخلاف بين دولتين أو أكثر، وذلك نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تحقيق أهداف ومصالح معينة مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الطرف المقابل الذي يتجه إلى المقاومة ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية محددة نسبيا ويتخلله لجوء الأطراف إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية.

2- مفهوم إدارة الصراع:

يتداخل مفهوم الأزمة الدولية كثيرا مع مفهوم الصراع الدولي مما يسبب خلط بين التعريفين، حيث أن الصراع الدولي هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية على المستوى الدولي، ويأخذ الصراع أكثر من سبيل ويتراوح بين التفاوض والإغراء والمساومة والضبط والاحتواء والحصار والترهيب والعقاب والتخريب والتأزم وتعزيز التحالفات ، ويرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية ، وحجم الإمكانيات والموارد، ويكون الهدف منه تحطيم طرف للطرف الآخر كليا أو جزئيا.

ثانيا: أسباب حدوث الأزمات الدولية:

تعددت أسباب الأزمات الدولية وعادة تكون على شكل ظواهر أساسية واحدة هي مساسها بالأمن القومي والمصالح الحيوية ونذكر منها[2]:

---

[1] مبارك علوي محمد لزنم، إدارة الأزمات الأمنية،في ظل المتغيرات الدولية، ط1، 2020، ص ص 62-64.

[2] ماجد سلام الهدمي، مبادئ إدارة الأزمات، جاسم محمد، الأردن:دار زهران للنشر، 2008، ص ص 6-8.

-اختلال توازن القوى والأحلاف والدكتاتورية وخلافات الحدود وسباق التسلح والخوف من تفوق الخصم، المؤدية إلى تفاقم الأزمات والتي تؤدي إلى الحروب والمنازعات.
-تحدث من أجل الموارد كالنفط وموارد المياه والغذاء وغيرها (سد النهضة).
-الصراع من أجل التوسع الجغرافي ،الصراع الإيديولوجي والاجتماعي والنفوذ.
-محاولة الدول لتغيير الوضع الراهن في دولة أخرى يعد سببا في نشوء الأزمة الدولية للحصول على مكاسب إستراتيجية جديدة لصالح الدولة القائمة بالمحاولة.
-الفقر والتخلف والجهل والعوز والفتنة والأمراض والتعليم المحدود وندرة الموارد، كل هذه الأمور تشكل أرضا خصبة لنشوء الأزمات.
-تنامي الإشاعات بين الدول.
-خرق الدول للاتفاقيات القائمة بينها.
-استعراض القوة وهذا السبب يتم من جانب الكيانات الكبيرة لتحجيم الكيانات الصغيرة، أو لاختبار ردود فعلها.
-تعارض المصالح وبروز الدافع لإحداث ونشوء الأزمة، حيث يعمل كل جانب على إيجاد رافد من روافد الضغط الأزموي لتحقيق مصالحه مما يؤدي لتقوية تيار الأزمة.

ثالثا: متطلبات إدارة الأزمة الدولي

-**الأمن والتأمين على الأرواح والممتلكات والمعلومات**: الأمن له الأولوية المطلقة في عملية إدارة الأزمات وتأمين عدم اختراق الخصم.
-الحشد: ويقصد بالحشد جمع القوة المناط بها لمعالجة الأزمة في الزمان الذي يهيئ الوفرة الفنية للقوة، والمكان المناسب لتأمين تنفيذ عملية مواجهة الأزمة.
-الاقتصاد في استخدام القوة:بعض الأزمات قابلة للتجدد ، كلما خمدت ظهرت من جديد وبناء ذلك على صانع القرار أن يقصد أو يقلل من استخدام القوة إلى الحد المطلوب.
-**التغطية والخداع:**
-**المباغتة:** وهي أهم المتطلبات للتعامل مع الأزمات حيث تساعد ولمدة مناسبة من الزمن على السيطرة شبه الكاملة على الأزمة لأنها تحقق نوعا من الذهول لدى القوى الصانعة للازمة وتجعلها لا تستطيع التفكير او التصرف بشكل عقلاني وبذلك يمكن القضاء عليها.
-الاحتفاظ بحرية الحركة: تعد حرية الحركة بمثابة الروح من الجسد للدولة، فإذا ما وضعت قيود ومحددات عليه أبطلت حرية حركته و قضي على الدولة وتم تدميرها، وبالتالي يتعين على صانع القرار الاحتفاظ بحرية الحركة.
-عدم اليأس ومواجهة الإشاعات لتحقيق الهدف.

ثالثا: أساليب إدارة الأزمة الدولية: تعتمد الدول في إدارة أزماتها على أساليب عدة بغية الوصول الى مخرج لحل أي أزمة تواجهها،ومن أهم تلك الأساليب ، نذكر،ما يلي:

1-أسلوب التساوم التوفيقي(الدبلوماسية):

هو مجموعة التحركات "التصريحات أو الانفعال " التي تسعى إلى التوفيق ما بين مصالح أطراف الأزمة من خلال الحل الوسط آو التنازلات المتبادلة ، بهدف الوصول إلى معالجة سلمية وتسوية مرضية لجميع الأطراف، وبما لا يلحق أضرارا جوهرية بمصالح أي طرف، وعادة ما يعزز كل من أطراف الأزمة مصداقيته، ورغبته في إتباع هذا النموذج عن

طريق التصريح بذلك أو إتباع خطوات فعلية تدل عليه، ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات الآتية:

1-إذا ما حققت الدولة هدفها من الأزمة.

-إذا ما شعرت إنها ست فشل في تحقيق أهدافها عن طريق تصعيد الأزمة.

-إذا ما شعرت أن تكلفة التصعيد في الأزمة أكثر مما تتحمله إمكانيات الدولة.

إذا ما حدث تغيير في البيئة المحلية أو الدولية للازمة مما يجعل استمرار تصعيدها امرؤاغير مرغوب فيه.

ويجب عند استخدام هذا النموذج البدء بتحركات توفيقية صغير ة كتقديم تنازلاتصغيرة ومحدودةوغامضة، بحيث تحقق تلك التنازلات التسوية المرجوةمع مراعاة الحد الادنى من الخسارة.للمصلحة القومية .

2-أسلوب التساوم الإكراهي (دبلوماسية القوة):

هو مجموعة التحركات(التصريحات أو الأفعال) التي تقوم بها الدولة ما وتهدف من ورائها إلى إظهار الحزم والتمسك بالمصلحة إزاء الطرف الآخر من الأزمة وأداتها في ذلك دبلوماسية القوة أي التهديد باستخدام القوة أو التحرك العسكري الذي ينذر باستخدامها بشكل فعلي مع الإصرار على فرض إرادتها على إرادة الخصم .

وعادة ما يعزز كل طرف من أطراف الأزمة مصداقيته بإظهار نماذج القوة المتاحة لدية بل وبالاستخدام الجزئي لتلك النماذج بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية، -حشد القوات-الحصار البحري –إنشاء الأحلاف والتكتلات المضادة-رفع الاستعداد لبعض الوحدات العسكرية ومنتهيا بالتهديد باستخدام القوة، ويتحتم على كل طرف أن يحاول التأثير على الطرف الآخر وان يشعره بأهمية مصالحه القومية واستعداده بالدفاع عنها بالقوة المسلحة.

إن سيطرة نموذج واحد من أساليب إدارة ألازمات على تحركات الدولة ينتهي دائما بنتائج سلبية لذا تفترض الإدارة الرشيدة للازمة أن تقوم الدولة بالجمع ما بين استخدام نموذج التساوم الإكراهي جنبا إلى جنب مع استخدام النموذجي التوفيقي بشكل متناسق وغير متعارض .

3-أسلوب الحل العسكري:

إذا باءت جميع سبل إدارة الأزمة بالفشل، وإذا ما استمر كل طرف في التشدد فان الخيار المقيت هو النزول إلى حلبة الصراع، وهو أمر يعتمد على قوة الأطراف المتنازعة ومدى استعدادها لدخول الحرب دفاعا عما تعتبره تهديدا لمصالحا المباشرة أو غير المباشرة، ولا شك أن أصعب قرار يقوم عليه متخذ القرار هو إعلان حالة الحرب لأنه يضع الدولة أمام اخطر أنواع الأزمات ويتوقف عليه مستقبله وكيانها وأحيانا وجودها.